حذف الاسم في النحو العربي

دراسة تداولية في ضوء علم المخاطب وقصد المتكلّم

م.م خالد عبدالستار حمد العاصي / المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار / قسم تربية الناصرية

khalidabdassttar@gmail.com

الملخص:

الحذف من الموضوعات النحوية المهمة المرتبطة بالاستعمال، فالعربي غالباً ما يميل إليه في كلامه، فيحذف الاسم والفعل والحرف، بل يحذف الجملة في بعض الأحيان، وهو لا يفعل ذلك إلا لقصد يبتغيه، أو مراعاة للمخاطب، واتخذ البحث من حذف الاسم مادة له، يبحث مواضعه في الكلام، ويحاول أن يجد لها تعليلاً تداولياً مناسباً، مرتبطا بقصد المتكلم، أو علم المخاطب، وقد انتظم في تمهيد وستة مطالب متلوة بخاتمة مشتملة على أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، فأما التمهيد فقد تحدثت فيه عن الحذف في الدراسات اللسانية، وخُصّص المطلب الأول لحذف المبتدأ والخبر، والمطلب الثاني لحذف الفاعل، والثالث تناول حذف المضاف والمضاف إليه، والرابع كان الحديث فيه عن حذف الموصوف والصفة، وكان المطلب الخامس خاصاً بحذف المفعول والمستثنى، والمطلب الأخير تعيّن لحذف التمييز.

الكلمات المفتاحية: (الحذف ، قصد المتكلم، علم المخاطب، بعد تداولي).

Deleting a noun in Arabic grammar

A pragmatic study in light of the addressee's knowledge and the speaker's intention

Assistant Lecturer: Khalid Abdel Sattar Hama Al-Assi

General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate / Nasiriyah Education Department

Abstract:

Deletion is one of the important grammatical topics related to usage. The Arab often leans towards it in his speech, and deletes the noun, the verb, and the letter. He even deletes the sentence sometimes, and he does that only for the purpose he seeks, or out of consideration for the addressee. The research took the deletion of the noun as its subject, examining its places. In speech, he tries to find an appropriate pragmatic

explanation for it, linked to the speaker's intention, or the addressee's knowledge. It is organized into a preface and six demands followed by a conclusion that includes the most important results reached by the study. As for the introduction, I talked about deletion in linguistic studies, and the first requirement was devoted to To delete the subject and the predicate, the second requirement was to delete the subject, the third dealt with deleting the genitive and the genitive, the fourth was talking about deleting the described and the adjective, the fifth requirement was specific to deleting the object and the excluded, and the last requirement was specified to delete the distinction.

Keywords: deletion, speaker's intention, second person knowledge, pragmatic dimension.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على الصادق الأمين، وعلى آله الطاهرين. وبعد فإنَّ بحثنا الموسوم بـ(حذف الاسم في النحو العربي دراسة تداولية في ضوء علم المخاطب وقصد المتكلم) يمثّل محاولة جادة، في التعليل النحوي التداولي، فالاسم عنصر رئيس في عملية الاسناد، ولا بدَّ من وجوده، سواء أكان ظاهرا أم مقدّراً، فلا يمكن أن نتصور تركيباً نحويّاً خالياً منه، وأنَّه يشغل وظائف متعددة داخل التراكيب النَّحويّة، فيقع مبتدأ، وخبراً، وفاعلاً، ومفعولاً، وغير ذلك من الوظائف النَّحْويّة الأخرى.

ولكن مع ما له من هذه الأهمية نلحظ أنّه كثير ما يعتريه الحذف في الكلام، بناءً على علم المخاطب، أو لغرض كان يقصده المتكلّم في كلامه.

وتكمن أهميته في أنّه يبحث في ايجاد تفسيرات ملائمة، وواقعية لما يحصل من ذلك الحذف، مرتبطة بالاستعمال الفعلي للغة، بعيدةً عن الافتراضات المنطقية غير الواقعية، ومعزوة إلى عماد العملية التواصلية (المتكلم والمخاطب)، بمنهج وصفي تحليلي.

أمّا عن هيكلية البحث، فإنّه قد استوى في تمهيد وستة مطالب متلوة بخاتمة، فأما التمهيد فقد تحدثت فيه عن الحذف في الدراسات اللسانية، وخُصّص المطلب الأول لحذف المبتدأ والخبر، والمطلب الثاني لحذف الفاعل، والثالث تناول حذف المضاف والمضاف إليه، والرابع كان الحديث فيه عن حذف الموصوف والصفة، وكان المطلب الخامس خاصاً بحذف المفعول والمستثنى، والمطلب

الأخير تعيّن لحذف التمييز، ولعل السبب في جمع موضوعين في مطلب واحد هو التلازم بين هذه الموضوعات، وكان جمع المستثنى مع المفعول به بلحاظ الأصل؛ إذ أصل الأول منهما مفعولاً به أيضاً، وكان العمل في تلك المطالب منصباً على ربط تحليلات النحويين لذلك الحذف بالتعليل التداولي الحديث، معتمداً المدونات النحوية وبعض المصادر اللسانية الحديثة.

تمهيد: (الحذف في الدراسات اللسانية)

الحذف من الموضوعات المهمة التي نالت عناية فائقة من قبل النحويين القدماء، فضلاً عن المحدثين، فلا تكاد تجد مصنَّفاً من مصنفاتهم يخلو من شواهد هذه الظاهرة، وقد عقد بعضهم له باباً خاصاً به، من قبيل ما صنع ابن جني في الخصائص[١]، وابن هشام في المغني[٢]، و وضعوا له شروطاً، من أهمها:

أولاً: وجود دليل على المحذوف: وهذا الدليل يعين المخاطب على معرفة المحذوف، وقد يكون دليلاً مقالياً، أو حالياً يفهم من السياق وحال المتكلمين.

ثانياُ: أن لا يؤدي الحذف إلى الغموض والالتباس: ولعلَّ هذا من أهم الشروط التي يجب مراعاتها مع كل نشاط لغوي.

وحظي الحذف باهتمام أصحاب المنهج التحويلي، فهم يحاولون وضع القواعد والأحكام التي تنتظمه في لغة من اللغات على أساس من نظرية عالم اللسانيات الأمريكي نعوم تشومسكي (Syntactic Structures)في التراكيب النحوية، تلك النظرية الحديثة، التي نشأت في الخمسينيات من القرن العشرين بعد أن وضع تشومسكي كتابه التراكيب النحوية، ثمَّ تابعه في ذلك غير واحد من اللغويين[٣]، وهذه النظرية تقوم على فكرة، مفادها أن لكل جملة بنيتين: إحداهما عميقة، والأخرى سطحية، والحذف إنّما يعتري السطحية منهما، أي الجانب الأدائي الفعلي[٤].

وفي السبعينيات من القرن العشرين عندما أسس المستشرق فان دايك نحو النص[٥]، لم يكن الحذف آنذاك ببعيد المدى عن تلك الدراسة؛ إذ عُدَّ لدى علماء النص وسيلة مهمة من وسائل الترابط النصي.

ولو نظرنا له من زاوية الاستعمال لوجدناه أقرب وسيلة لتحقيق الإنجاز في القول، فهو يؤدي من الدلالات مالا يؤديه الذكر، ولذا نجد أن مستعملي اللغة غالباً ما يميلون إلى اختزال الأداء التخاطبي، بحذف ما يمكن للمخاطب فهمه، اعتماداً على قرائن مصاحبة تكون دليلاً مرشداً لتقصي المعنى المبتغى من الخطاب الموجّه له، أو على ما أُحيِط بالنص من ظروف وملابسات من شأنها أن تفصح عمَّا حذف.

وقد جسّد تلك الحقيقة المستشرق روبرت ستانتن (Robert stainton)، حينّما صنّف بحثاً كاملاً للتحليل التداولي للجمل المختصرة، بعنوان(pramna tice of the Non-sentences)، أي : الجمل التي حُذِف منها عنصر أو أكثر، حيث أشار إلى أنّ تلك الظاهرة ـ ظاهرة الحذف ـ ظاهرة مشهورة ومستعملة على نطاق واسع بين المتكلمين باللغة، فالمتكلم الاعتيادي لا ينطق جملاً كاملة في كل الأحوال، وإنّما ينطق بطريقة روتينية كلمات أو عبارات أو جملاً ناقصة ولكنّه مع ذلك ينجز كلاماً مفهوماً[٦].

المطلب الأول: **(حذف المبتدأ والخبر)**

١ـ حذف المبتدأ:

المبتدأ اسم مخبر عنه يقع في بدء الكلام ويكون مرفوعاً[٧]، وأجاز النَّحْويّون حذفه تارة، وأوجبوه تارة أخرى[٨]، وعدَّدوا لذلك مواردَ مستقاة من الاستعمال، وتداول الخطاب بين المستعملين له، وهما قطبا التواصل المتكلِّم والمُخَاطَب، لذا كانت تعليلات النَّحْويّين للحذف في تلك الموارد قد تتفق إلى حدٍّ ما مع مبادئ المنهج التداولي الحديث، من ذلك اعتمادهم السياق في معالجة بعض شواهده، والسياق قد أولته التداولية دورا كبيرا ومهما[٩]، ولا سيما سياق الحال ((وهي حال المتكلِّم والمُخَاطَب والحال المشاهدة وحال الجو وسائر ما يأتلف منه المقام وتأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيآت في القول تتنوع وفقا لتنوع المقامات))[١٠]، لذلك تجد الحذف في بعض التراكيب جائزا في حال، غير جائز في حال أخرى.

وممّا يجيز الحذف في بعض الأحيان القرائن الحالية المصاحبة للكلام، وهذا ما نلحظه حاضرا في تحليل النَّحْويّين، وقد عقد سيبويه بابا تحت عنوان: (باب يكون المبتدأ فيه مضمرا، ويكون المبني عليه مظهراً)، قال فيه: ((هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون المبني عليه مظهراً، وذلك أنك رأيت

صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبدُالله و ربّي، كأنك قلت ذاك عبدالله، أو هذا عبدالله))[١١]، فهنا صورة الشخص المرئي أصبحت شهادة حال مغنية عن التصريح بالمبتدأ، ومكّنت المتكلِّم من اختصار الكلام، فالرؤية هنا قرينة حالية أجازت لنا الحذف اختصاراً، وهذا المثال لا يبعد عمّا ذكره المبرّد بأنّ ((جماعة يتوقعون الهلال، فقال قائل منهم الهلالُ والله، أي : هذا الهلالُ))[١٢]، فالمتكلِّم حذف المبتدأ اعتمادا على المشاهدة، والحال التي تجري فيها العملية التواصلية، فكانت تلك المشاهدة دليلاً على ما حُذِف، والمبرّد في موضع آخر من المقتضب يضع لنا قاعدة عامة يمكن أن يجري في ضوئها الحذف متى ما تحقق شرطها، ألا وهي ((كلُّ ما كان معلوماً في القول جاريا عند الناس فحذفه جائز لعلم المُخَاطَب))[١٣]، وعلى وفق قاعدة التخاطب هذه جرى الحذف فيما تقدّم، لأن الرؤية جعلت المبتدأ معلوماً لدى المُخَاطَبين، ويذكر مثال المبرّد هذا أبو بكر ابن السراج في الأصول ويسند الحذف فيه إلى علم المُخَاطَب أيضا[١٤]، ولو أنَّ المتكلِّم لم يمارس ذلك الحذف في مورد كهذا لكان ذلك عبثاً، وهذا ما صرّح به بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ)؛ إذ يقول: ((فلو صرّحت بذكر المبتدأ لكان ذكره عبثا في الظاهر، بمعنى أنه لا يظهر له فائدة))[١٥]، وهو يتحدث عن المثال النَّحْويّ السابق (الهلالُ والله)، وتحدّث من بعده عن ذلك الزركشي[١٦]، والعبثية هذه تجعل الكلام مخالفا لمبدأ التعاون بين المتكلِّم والمُخَاطَب، وهذا المبدأ هو مبدأ حواري عام يضم أربعة مبادئ مهمة هي: مبدأ الكم ومبدأ النوع ومبدأ المناسبة ومبدأ الطريقة، ومبدأ الكم يقضي بأن تجعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب، من غير زيادة أو نقصان[١٧]، والعبثية تناقض ذلك؛ لذا عمد المتكلِّم إلى الحذف في هذا المورد تحقيقا لهذا البعد التداولي.

وهناك قرائن أخرى تجيز لنا حذف المبتدأ، وهي تمثّل حاسة السمع واللمس والشم والذوق، جمعها سيبويه قائلاً: ((أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته، فقلت : زيدٌ و ربّي، أو مسست جسداً أو شممت ريحاً، فقلت : زيدٌ أو المسكُ، أو ذقت طعاما، فقلت : العسلُ))[١٨]، فكلٌّ من زيد والمسك والعسل خبر لمبتدأ محذوف، دلّت عليه القرائن المرتبطة بالحواس، وقد أطلق بعضهم على تلك القرائن مصطلح وسائل الاتصال اللاّشفوي، وهذه الوسائل تتعدد بتعدد حواس الإنسان، التي يمكن من خلالها أن يدرك أبعاد المحيط الخارجي، فيربط بين ما تدركه الحواس وما ينتجة من كلام[١٩]، لذا اختصر كلامه بحذف العنصر الرئيس في التركيب، كما أن النص يوحي لنا

ببعد تداولي يكمن في أنَّ المُخَاطَب مع المتكلِّم حاضر في الموقف الكلامي والحدث التواصلي يرى ويسمع ويشم ويلمس ويتذوّق[٢٠]، كما أنه كان مدركا لما يريد المتكلِّم إيصاله إليه.

ومن مبادئ التَّداوليّة المهمة مبدأ الإفادة، ويراد بها: ((حصول الفائدة لدى المُخَاطَب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلِّم، وقصده، وهي الثمرة التي يجنيها المُخَاطَب من الخطاب))[٢١]، التي أدّت دوراً مهماً في النَّحْو العربي، وشغلت حيزا كبيرا من تحليلات النَّحْويّين، وقد نالت عناية النَّحْويّين القدماء وجعلوها شرطا أساساً في تحقيق الكلام، فالجملة إن لم تحمل فائدة لا تسمى كلاماً، لذا لا يصح اختصار الجملة الاسمية بحذف المبتدأ منها من دون الإفادة، فإذا تحققت الإفادة جاز الحذف قال ابن يعيش: ((اعلم أن المبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بدَّ منهما، إلا أنَّه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادا حكما وتقديرا))[٢٢]، ومعنى قوله (إذا فهم المعنى) أي: تحققت الفائدة، وعندئذٍ يجوز للمتكلِّم عدم التصريح بالعناصر المحذوفة؛ لنجاح عملية التواصل من دونها، وكذلك أوكل ابن عصفور حذف المبتدأ في أسلوب المدح إلى فهم المعنى، الذي تتحقق به الفائدة كما في قوله تعالى:﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾(ص:٤٤)، فإنَّ المحذوف هو أيوب، وهو مبتدأ، والذي أساغ الحذف فهم المعنى[٢٣]، لكنَّ بعض النَّحْويّين يخالفونه في سبب الحذف في ذلك، ويرون أنَّ تقدّم ذكره في آية سابقة هو الذي جوّز حذفه[٢٤].

ومن موارد حذف المبتدأ قطع النعت بالرفع، نحو: رحمَ اللهُ زيداً الحليمُ، ويكون ذلك المرفوع خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا، قال رضي الدين الاسترآباذي: ((اعلم أنّه قد يحذف المبتدأ وجوبا، إذا قطع النعت بالرفع ... نحو الحمد لله أهلُ الحمد، أي : هو أهل الحمد، وإنَّما وجب حذفه ليعلم أنّه كان الأصل صفة فقطع لقصد المدح، أو الذم، أو الترحم، كما يجيء فلو ظهر لم يتَبَيَّن ذلك))[٢٥]، فقصد المتكلِّم هو الذي أخرج التركيب بهذه الكيفية من الاخْتِصَار، بحيث ظهور المبتدأ والحالة هذه، فإنه سيؤدي إلى غياب قصد المدح، وكذلك الحال في الذم، والترحم أيضا، ويظنّ بأنّه كلام مستأنف لذلك كان سلوك الحذف عاملاً مهماً في الكشف عن القصد، ووصوله كما هو للمُخَاطَب.

٢. حذف الخبر:

بما أن المبتدأ محل الفائدة، وقد اختصرت الجملة بحذفه في بعض الأحيان، كما تقدّم، فكان من الطبيعي أن يحصل ذلك الاخْتِصَار بحذف معتمد الفائدة وهو الخبر، لكن لا يكون ذلك إلا عن دليل قال ابن جنّي : ((وَاعْلَم أَن الْمُبْتَدَأ قد يحذف تَارَة، ويحذف الخَبَر أُخرى، وَذَلِكَ إِذا كانَ فِي الكلام دلالة على المَحذوف، فإِذا قالَ لَك القائِل: من عندك؟ قلت: زيدٌ أَي: زيد عِندِي، فحذفت عِندِي وهوَ الْخَبَر))[٢٦]، والخبر هو الجزء المتمم للفائدة، وقد لازمت الفائدة حديث العلماء عن الخبر، ونالت الحظوة الكبرى من بين مبادئ التَّداوليّة الأخرى، فلا نكاد نجد نحويّاً يعرض لموضوع الخبر من غير تعرض لهذا المبدأ، ممَّا جعل النَّحويّين يعدّونه فصلاً في حد الخبر، يميّزه عن غيره من عناصر الجملة الأسمية، وقد تقدّم في موضوع المبتدأ أن الفائدة مرتبطة بالمُخَاطَب، ومن ثمَّ فإن حديثهم عن ذلك يكون كاشفا عن عمق العلاقة التواصلية بين المتكلّم والمُخَاطَب، وممّا يؤيد ذلك قول ابن الخشاب (ت: ٥٦٧هـ): ((ولا يحذف مثل هذا الخبر المقدَّر إلا إذا كان المعنى مفهوماً عند السَّامع كلَّ الفهم، وكذا كلّ محذوف إنَّما يحذف بعد العلم به والثقة بفهم المعنى؛ وإلا كان المتكلّم مكلفاً السَّامع علم الغيب، إذ المحذوف معلوم عند الناطق لا المُخَاطَب))[٢٧]، وغيره من النَّحْويّين، لذا كانت معالجتهم لموضوع الخبر معالجة تداولية، مستمدة من استعمال اللغة، وعلاقة العلامات بالمستعملين لها، وهو ما تعنيه التَّداوليّة[٢٨].

ويحذف الخبر في بعض المظان وجوباً، وجوازا في مظان أخرى، ويمتنع في غيرهما؛ وذلك إن لم يكن فيما أبقوا دليل على ما ألقوا، وقد أوجز ابن عصفور تلك الأضرب الثلاثة في شرح جمل الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، ذاكراً أنَّ الخبر من حيث الإثبات والحذف يكون على ثلاثة أقسام، بادئاً بما يلزم فيه الحذف وساق له أمثلةً منها لولا زيدٌ لأكرمتَكَ، وتقدير الكلام : لولا زيدٌ حاضرٌ لأكرمتك، معللا الاخْتِصَار في هذا المورد بإرادة التخفيف لطول الكلام، وأردف ذلك بما يلزم فيه إثبات الخبر، ومثل له بجملة زيد قائم، فلو وقع الاخْتِصَار لضاع المعنى على السَّامع، فلا يدري هل أنَّ زيدا كان قائماً أم ضاحكاً أم غيرهما، واختتم تلك الأقسام بما يجوز فيه الحذف، وذلك عندما يتوافر الدليل[٢٩]، وما ذكره ابن عصفور هنا لا يعني أنَّ النَّحْويّين لم يذكروه وإنَّما الذي أساغ لنا ذلك أنه أوجز إيراد تلك المظان بما يعطي لنا صورة مقتضبة عن اختصار الخبر .

ممّا شاع في الاستعمال العربي حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، وهو ما قرره النَّحْويّون في مدوناتهم، وعدّوه من مواضع الحذف الواجب، قال سيبويه: ((باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى

على الابتداء وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا)) [٣٠]، وقال المبرّد : ((هذا باب المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه وهو باب لولا : اعلم أنّ الاسم الذي بعد لولا يرتفع بالمبتدأ وخبره محذوف لما يدلّ عليه وذلك قولك لولا عبد الله لأكرمتك فعبدالله ارتفع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير: لولا عبدالله بالحضرة أو لسبب كذا لأكرمتك)) [٣١]، وقدّر بعض النَّحْويّين الخبر في مثال المبّرد هذا بموجود، فيكون التقدير: لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتك[٣٢]، ويرجع الاخْتِصَار بحذف الخبر في ذلك إلى كثرة الاستعمال مع استطالة الكلام بالجواب، فكثرة الاستعمال في تركيب لولا أجازت حذف الخبر، وجعلته معلوماً لدى المُخَاطَب[٣٣]، فضلاً عن ذلك أن في لولا إشعاراً بالوجود المانع من ثبوت معنى الجواب وهذا الذي يُشعَر به هو المفاد بالخبر لو نطق به[٣٤]، فالبعد التداولي المتمثّل بالاستعمال مع وجود ما يشعرنا بالعنصر المختصر كان الأساس المعتمد في معالجة النَّحْويّين لهذا الضرب من الحذف.

وبهذه الآلية نفسها كانت معالجتهم لحذف خبر المبتدأ الذي هو نص صريح بالقسم نحو: لعمرُك، لَيمينُك، وأمانةُ الله، قال ابن يعيش: ((اعلم أنَّ اللفظ إذا كثر على ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ... ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية، نحو: لعمُرك، ولَيمينك، وأمانة الله، فهذه كلُّها مبتدآت محذوفة الأخبار؛ تخفيفا لطول الكلام بالجواب، والمراد: لعمرُك ما أُقسم به، قال الله تعالى ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(الحجر:٧٢))) [٣٥]، فكثرة الاستعمال شديدة الصلة بعلم المُخَاطَب، فكلَّما كثر استعمال تركيب ما بهيأة معينة كلَّما زاد ذلك من معرفة المُخَاطَب بالعناصر المختصرة من ذلك التركيب، وأصبح المعنى مفهوما عنده، فالبعد التداولي في ذلك يكمن في أنَّ جملة القسم تتأثر بنيتها بآلية الحذف الذي كان سببه موضع الاستعمال؛ إذ لمَّا كثُر استعمالها مع ما فيها من الاستطالة نطقاً، جاز للمتكلِّم الاخْتِصَار بحذف خبرها طلباً للخفة، من غير أن يحدث ذلك التخفيف نقصاً في المعنى فإن أحدث نقصاً امتنع الاخْتِصَار المؤدي إلى التخفيف[٣٦]، ويرى بعض الباحثين أن هذا مظهر استراتيجي في استعمال اللغة[٣٧].

وهناك موارد أخرى للاختصار الواجب قد وقع في بعضها خلاف بين النَّحْويّين نحو : كلّ رجل وضيعته، فرأى بعضهم أنه كلام تام خال من الحذف كما هو الحال لدى الكوفيين، ويرى بعضٌ منهم وهو ما عليه أغلب البصريين أن الخبر محذوف تقديره مقرونان، في حين ذهب فريق ثالث إلى القول بالحذف غير الواجب وهو ما عليه رضي الدين الأستراباذي[٣٨]. والضابطة التي أتكأ عليها القائلون

بالحذف الواجب سواء فيما تقدّم أو غيره هي أن يكون هناك كلام يسد مسد العنصر المحذوف من التركيب[٣٩].

أما حذف الخبر جوازا فكثير في الاستعمال، إذ إنَّ المتكلِّم يمتلك ناصية العملية الكلامية، ومن خلالها يستطيع أن يوصل مراده إلى السَّامع ويؤثر فيه، بما يعمد إليه من اختصار أو غيره[٤٠]، ومع ذلك لا بدَّ من وجود الدليل الذي يهتدي به المُخَاطَب للوقوف على قصد المتكلِّم والإفادة من كلامه، ويتمثّل الدليل في بعض الأحيان بالقرائن وغيرها، إذ معاني العبارات لا تنفصل عن الظروف المحيطة بنطقها، والبواعث الدافعة لها، والآثار المقصودة منها، ومظاهر السلوك الجسدي المصاحبة لها من إشارات وإيماءات وحركات ونظرات وغيرها، قال ابن يعيش: ((وقد حذف الخبر أيضًا كما حذف المبتدأ، وأكثر ذلك في الجوابات. يقول القائلُ: "من عندك؟ " فتقول: "زيدٌ"، والمعنى: زيدٌ عندي، إلَّا أنّك تركته للعلم به، إذ السُّؤالُ إنَّما كان عنه))[٤١]، فالخبر حذف لقرينة لفظية وهي جريان ذكره على لسان السائل، لذا لجأ المتكلِّم للاختصار لما حصل للمُخَاطَب من علم به فهو ((يضمر ما علمه المُخَاطَب، ويظهر ما جهله))[٤٢]، وهذا يكشف لنا عن العلاقة الوطيدة بين طرفي الخطاب وما تعكسه تلك العلاقة على بنية الخطاب .

المطلب الثاني (حذف الفاعل)

يعدّ الفاعل الحجر الأساس في الجملة الفعلية، فلا يمكن أن نتصور فعلا من غير فاعل، وتلك قضية عقلية قبل أن تكون حكماً نحوياً، ويعرّف الفاعل في النَّحْو العربي بأنه : ((الِاسْم الْمسند إِلَيْهِ الْفِعْل أَو مَا قَامَ مقَامه مقدَّما عَلَيْهِ سَوَاء وجد مِنْهُ حَقِيقَة أَو لم يُوجد وَقَالَ بعض النَّحْويّين الْفَاعِل من وجد مِنْهُ الْفِعْل وَغَيره مَحْمُول عَلَيْهِ)) [٤٣]، واستلزام أحد العنصرين النَّحْويّين العنصر الآخر هو ما يعبر عنه عند المحدثين بالتضام على هيئة التلازم[٤٤]، بمعنى أنّ الفعل وفاعله متلازمان، قال سيبويه ((هما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلِّم منه بداً)) [٤٥].

ويبدو من ظاهر النص وغيره من أقوال النَّحْويّين أن الفاعل لا يحذف؛ لأنه كالجزء بالنسبة للفعل[٤٦]، لكنّ الاستعمال يثبت خلاف ذلك، كما في الاخْتِصَار الحاصل بحذف فاعل نعم وبئس، قال أبو البقاء العكبري: ((وإنَّما جَازَ إضماره لما فِيهِ من الاخْتِصَار مَعَ فهم الْمَعْنى وَلم يظْهر فِيهِ ضمير التَّثْنِيَة وَالْجمع اسْتغْنَاء بِصِيغَة الِاسْم المميّز للضمير إِذْ هُوَ فِي الْمَعْنى وَجَاز الْإِضْمَار قبل الذّكر

لوَجْهَيْنِ أَحدهمَا أنَّه إِضْمَار على شريطة التَّفْسِير وَالثَّانِي أنَّ الْمظهر لَيْسَ يُرَاد بِهِ واحدٌ بِعَيْنِه فَفِيهِ نوع إِبْهَام والمضمر قبل الذّكر كَذَلِك)) [٤٧]، ففهم المعنى يعني به تحقق الفائدة للمُخَاطَب.

إذ إنَّ المُخَاطَب يرسم مساراً إيجابيا في انتاج الخطاب وتكوينه بما يمتلكه من مقدرة في فهم التعبيرات الناقصة[٤٨]، ثمّ يعرّج أبو البقاء على قضية أخرى، وهي أن الحذف يقع في الغالب بعد الذكر، لكن مع فاعل نعم وبئس حصل العكس من ذلك؛ لأن فاعلهما ليس مقصودا به شخصا معينا فهو ينماز بالابهام كما أنّ المضمر يشعر منه الإبهام أيضاً فهذه المقاربة أجازت الاضمار قبل الذكر، ويرى ابن يعيش أن في هذا الاخْتِصَار فائدتين : الأولى التوسع في اللغة، وأما الفائدة الثانية فهي التخفيف؛ إذ إنَّ النكرة التي هي التمييز في قولنا : نعم رجلاً زيدٌ أخفُّ ممَا فيه الألف واللام وهو فاعلهما نحو: نعم الرجلُ[٤٩].

ومن ذلك حذف الفاعل المتعجب منه، فـ((إذا علم المتعجب منه جاز حذفه ... قال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم: ٣٧)، فلفظ (بهم) إنَّما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولاً، وأمّا عند سيبويه فإنّه وإن كان فاعلاً، والفاعل لا يجوز حذفه إلّا أنه بملازمته للجر، وبكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعوله، أشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاءً بما تقدم))[٥٠]، فقد عمد سيبويه إلى تجويز هذا الحذف اعتماداً على القرائن اللفظية، والمتمثّلة بالتقدّم الذكري فإن تكراره مع أبصر يكون زائدا على الحاجة، كما أنّه يعدّ خروجاً عن قواعد التخاطب، التي يفترض أن يقف عندها كل متكلم إذا ما أراد الحديث مع غيره، ومن أهمها مبدأ التعاون الذي يقضي بأن يكون الإسهام في الكلام بقدر الحاجة، وقد تحققت الحاجة بذكره مع أسمع.

ومن ذلك حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه، نحو: قُتِلَ زيدٌ، فأصل الكلام : قَتلَ بكرٌ زيداً إلا أنه حُذِف الفاعل منه وأقيم المفعول مقامه، وقد ذكر النَّحْويّون في مدوناتهم أنّ هذا الحذف يكون لأغراض؛ لذا قالوا: ((إنَّما حذف الْفَاعِل لخمسة أوجه : أَحدهَا ألاَّ يكون للمتكلمِّ فِي ذكره غَرَض، وَالثَّانِي أنْ يُترك ذكره تَعْظِيمًا لَهُ واحتقاراً، وَالثَّالِث أَن يكون الْمُخَاطَب قد عرفه، وَالرَّابِع أَن يخَاف عَلَيْهِ من ذكره، وَالْخَامِس ألاَّ يكون المتكلَّم يعرفهُ)) [٥١]، وهناك أسباب أخرى تقف خلف حذف الفاعل في هذا المورد غير ما ذُكِر، منها: الخوف منه، والإبهام على السَّامع[٥٢]، وكل هذه الأغراض هي أبعاد تداولية، إذ أعطت التَّدَاوليّة للمُخَاطَب اهتماماً خاصا فضلا عن اهتمامها بالمتكلِّم؛ وذلك انطلاقاً من الاعتقاد بأن الخطاب يتوجه (من وإلى) أحد الطرفين[٥٣]، لذا نلحظ أن تلك الأسباب قد تشاطرت بين

المتكلِّم والمُخَاطَب، فمنها ما يكون متعلقاً بقصد المتكلِّم كما هو الأمر في السبب الأول، قال ابن يعيش : ((وقد يترك الفاعل إيجازاً واختصاراً كأن يكون غرض المتكلِّم الإخبار عن المفعول لا غير، فترك الفاعل إيجازاً للاستغناء عنه)) [٥٤]، في كونه لا يشكل بؤرة جديدة فلا مانع إذاً من الاخْتِصَار بحذفه، والبؤرة هي ما تقوم أساساً على فكرة أن وظيفتها ـ كما اقترح سيمون ديك ـ تستند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة[٥٥]، وعندما لا يكون الفاعل كذلك لا يتعلق به غرض المتكلِّم، وممّا يتعلق بغرض المتكلِّم أيضا أن لا يذكره تعظيما له أو احتقارا، أو خوفا منه أو عليه، وما أشبه ذلك، في حين نلحظ أن بعض هذه الأسباب متعلقة بالمُخَاطَب، التي أهمّها معرفة المُخَاطَب به، وهو ما يعبر عنه في التَّدَاوليّة بـ(الافتراض المسبق)، الذي يعد أحد عناصر التَّدَاوليّة، وينسب مصطلح (الافتراضات المسبقة) إلى الفيلسوف الألماني (غوتلوب فريجة)، في حين يطلق عليه الدكتور طه عبدالرحمن مصطلح الاضمارات التَّدَاوليّة[٥٦]، ويعني أنَّ المتكلِّم يوجه حديثه إلى المُخَاطَب على أساس ممّا يفترض سلفاً أن المُخَاطَب على علم به، فلم يُحدِث له ذكراً، فكلما كان المُخَاطَب على علم مسبق بفحوى الخطاب كلما كان استيعابه للدلالة أكثر واتخذ الخطاب نمط الايجاز والاخْتِصَار والعكس صحيح، ولذلك فإنّ علم السَّامع يشبه أن يكون مسوِّغاً ثابتاً للحذف، وهو يجري في كتب النَّحْويّين كالأصل الثابت المتواتر، ويصرّحون به تصريحا لا لبس فيه[٥٧] .

المطلب الثالث: **(حذف الضاف المضاف إليه)**

أولاً: حذف المضاف:

من المركبات اللفظية المركب الإضافي، ويعني به النَّحْويّون ما تركب من مضاف ومضاف إليه، وأمثلته كثيرة في الكلام العربي نحو: عبد الله وأهل القرية وغيرهما، فيسمّى الجزء الأول منه مضافاً وجزؤه الثاني مضافاً إليه، والأصل فيهما الذكر، إلا أنَّ المتكلِّم قد يختصر كلامه بحذف المضاف أو المضاف إليه في بعض السياقات إذا كان المعنى مفهوماً لدى المُخَاطَب، ومتداولا في الاستعمال، وحذف المضاف كثير جدّا، قال ابن جنّي: ((وحَذْفُ المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة، واستغفر الله. وربما حَذفت العرب المضاف بعد المضاف مكررًا؛ أُنساً بالحال ودلالة على موضوع الكلام، كقوله عزّ وجلّ:﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾(طه:٩٦)، أي: من أثر حافر فرس الرسول))[٥٨]، ولعلَّ من أشهر الأمثلة التي تداولها النَّحْويّون في كتبهم لحذف المضاف قوله تعالى:﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾(يوسف:٨٢)، قال سيبويه في باب استعمال الفعل في اللَّفظ لا

في المعنى لاتّساعِهم في الكلام، والإيجاز والاخْتِصَار: ((ومما جاء على اتّساع الكلام والاخْتِصَار قوله تعالى جدّه: ﴿ واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها﴾ إنَّما يريد: أهلَ القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا ... ولكنَّه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المُخَاطَب بالمعنى))[٥٩]، فحذف المضاف من الكلام كان نتيجة لعلم المُخَاطَب بالمعنى المنشود، الذي يحرص المتكلِّم على إيصاله إلى مُخَاطَبه، ومعرفة المُخَاطَب هذه متأتية من القرينة العقلية الدالة على العنصر المحذوف، وهو المضاف (أهل)، إذ يمتنع عقلاً أن يكون المسؤول هو القرية، التي هي فضاء مكاني غير مقصود من طرف المتكلِّم، وهم أخوة يوسف عليه السلام، ومن ثمَّ فإنهم يقصدون ساكني ذلك الفضاء المكاني، وهم أهل القرية وذويها، فالبعد التداولي يتمثّل في أن الحذف في مورد كهذا جرى اعتماداً على القرائن، وسياق الحال التي من شأنها أن تبصّر المُخَاطَب بالعنصر المحذوف، وقد أكّد هذا البعد ابن يعيش أيضا، حينما رأى أنَّ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا تحقق المعنى بقرينة حالٍ، أو بلفظ آخر استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه[٦٠]، وكما أجاز النَّحْويّون حذفه أوجبوا ذكره في مواضع أخرى من الاستعمال، ولذلك قال ابن يعيش: ((هو سائغ ـ أي حذف المضاف ـ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل))[٦١]، بمعنى يشترط في تلك الممارسة أمن اللبس، فإذا حصل اللبس في فهم المعنى فلا يصح الاخْتِصَار معه، فلو قلت : رأيت هنداً وأنت تريد غلام هند لم يجز؛ لأن الرؤية كما تقع على الغلام فإنها تقع على هند أيضاً ومن ثمَّ فإننا لا نفهم من (رأيت هندا) أنك قد رأيت غلامها، لذا امتنع حذف المضاف في ضوء قاعدة أمن اللبس، ورفع اللبس هو مسار تداولي خالص، لذا كان ذلك التحليل تحليلاً تداولياً.

ثانياً: حذف المضاف إليه:

كما أُختصِر الكلام بحذف المضاف لفهم المعنى، فكذلك حال المضاف إليه، فقد يحذف إذا دلَّ عليه دليل، ويبقى المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه مذكوراً، ويكثر ذلك فيما يستغنى فيه بالمضاف إليه المذكور عن المحذوف نحو: أخذتُ كتابَ وقلمَ زيدٍ[٦٢]، فأصل الكلام أخذتُ كتابَ زيدٍ وقلمَ زيدٍ، فحذف المضاف إليه الأول لدلالة الثاني عليه.

ويبدو أن في هذا الحذف وضوحاً للمعنى، فالمتكلِّم لو جاء بالكلام على أصله، وهو الذكر، لأحدث ذلك وهماً لدى المُخَاطَب في كون زيد الثاني غير الأول، ولكن بهذا الطريقة زال الوهم واتّضح أنَّ الكتابَ والقلمَ المأخوذين كانا لزيد دون سواه.

فإنْ لم يتوافر الدليل فلا يصح الحذف؛ لأنَّ الفائدة تكمن في ذكر المضاف إليه، كما أن((الغرض من المضاف إليه التعريفُ، والتخصيصُ، وإذا كان الغرضُ منه ذلك وحُذف، كان نَقضًا للغرض، وتراجُعًا عن المقصود)) [٦٣].

ولحذف المضاف إليه موارد متعددة في الاستعمال العربي، قد رصد بعضها النَّحْويّون فعرضوه في مدوناتهم، منه: حذف ياء المتكلِّم إذا أضيف إليها المنادى، وبعد كل وبعض وما شابهها من الألفاظ الملازمة للإضافة، وكذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف، وكذلك بعد ألفاظ الغايات مثل قبل وبعد، ومنه قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾(الروم:٤).

وكان لقصدية المتكلِّم دور مهم في تحديد المضاف إليه لـ (قبل وبعد) يتضح ذلك من خلال الحالات التي ذكرها النَّحْويّون لإعراب تلك الظروف، وكيف أنها مرتبطة بقصد المتكلِّم، ومنها أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه وفي هذه الحالة تكون معربة من غير تنوين، وفي اعرابها من غير تنوين دلالة على أنها مضافة والمضاف إليها منوي الثبوت، والثانية أن يحذف المضاف ولا ينوى ثبوت لفظه ففي هذا الحالة تكون منونة وهذا التنوين يكون عوضا عن العنصر المحذوف ودليلا عليه، وهناك حالة أخرى هي أن ينوى معنى المضاف دون لفظه وفي هذه الحالة تبنى على الضم[٦٤].

ويرى الدكتور كريم حسين ناصح أن هذه الضمة في الحالة الأخيرة ليست علامة بناء كما يذكر النَّحْويّون، وليس ثمة محذوف، بل هي علامة موحية بالمعنى المقصود في مثل هذه الظروف، من غير حاجة إلى ذكر المضاف إليه؛ لأن العربي ينماز بالذكاء ويدرك المعنى مكتفياً بهذه العلامة[٦٥]،

ولكن مع ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين يمكن أن نعد ذلك الضم من القرائن الدالة على المحذوف في البنية القولية، إذ إنَّ حذف العناصر من البنية القولية من غير دليل يضفي ضبابية على التواصل بين طرفي الخطاب، ممّا ينتج عنه سوء فهم لمقاصد المتكلِّم، ويرى أحد الباحثين أن في الحالة الأخيرة ـ حذف المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه ـ المزيد من الوظائف التَّدَاوليّة التي توحي بها عبارة (نوي معناه دون لفظه)، أي أن المتكلِّم يقصد من بنائه الألفاظ مقصداً يصبح غير بيّن إذا لم يكن هناك مُخَاطَب متعاون يفهم مقصدية اللغة، ولو خوطب أحدهم اليوم بهذا النمط من البناء فإن المعنى يصل إليه مغلوطاً إذا لم يحمل تصوراً عن هذا البناء ممّا يؤدي إلى فشل عملية التواصل.

المطلب الرابع (حذف الموصوف والصفة)

أولاً: حذف الموصوف:

المتكلِّم يمتلك ناصية العملية التواصلية، وهو الذات المحورية في تلك العملية[٦٦]، وقد أولاه النَّحْويّون فضلاً عن التداوليين منزلة كبيرة في إجراء عملية الحذف، ولذلك نجده ينجز كلامه بطرائق مختلفة، فهو يختصر تارة ويطيل تارة أخرى[٦٧]، على وفق موجهات معينة تتمثّل بأحواله، وأحوال مُخَاطَبه، وما يحيط بالعملية الكلامية من ظروف، وما يصحبها من ملابسات، وقد جرى حذف الموصوف في ضوء تلك الموجهات، التي منها علم المُخَاطَب، وهذا ما قرَّرَهُ النَّحْويّونَ في مدوناتِهم، قال سيبويه: ((وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنَّما يريد ما منهم واحدٌ مات. ومثل ذلك قوله تعالى جده: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾(النساء: ١٦٩)، ومثل ذلك من الشعر قول النابغة[٦٨] : (الوافر)

كأنك من جِمال بنى أُقَيشٍ ... يقعقَعُ خلفَ رجليْه بشَنِّ

أي: كأنك جملٌ من جمال بني أقيش ... فكل ذلك حُذف تخفيفا، واستغناء بعلم المُخَاطَب بما يعني))[٦٩]، فالموصوف في الشواهد الواردة في النص حذف لعلم المُخَاطَب، فجملة مات في المثال الأول صفة حذف موصوفها الذي قدّره سيبويه بكلمة (أحد)، والتقدير نفسه يستقيم في الآية المذكورة آنفاً، أما بيت النابغة المتقدّم فقدّر الموصوف فيه بكلمة (جملٌ) الذي هو خبر كأنَّ، والتقدير : كأنك جملٌ كائنٌ من جمال بني أقيش[٧٠]، وكان الحذف في جميها مبني على علم المُخَاطَب، فما عُلِمَ جاز حذفه، وعدم التصريح به وفقاً ((لقانون التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السَّامع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السَّامع مستطلعاً مضمونها الخبري. وبنفس الاستتباع المنطقي يتعذر التعويل على الطاقة الإيحائية في اللغة إن لم يتعين الحد الأدنى من القرائن المفضية إلى إدراك المختزل))[٧١]، وهذه القرائن كثيرة ومتنوعة وهي تشكّل مصدرا مهماً لعلم المُخَاطَب، وإدراك الجزء المحذوف من الكلام، لذا قالوا: ((فالموصوفُ القياسُ يأبَى حذفَه ... إلَّا أنّهم قد حذفوه إذا ظهر أمرهُ، وقَويَتِ الدلالةُ عليه، إمّا بحالٍ، أو لفظٍ))[٧٢]، فالبعد التداولي في حذف الموصوف تمثّلَ في أنّ المتكلِّم لم يقدم عليه إلا بعد أنّ اطمأنَّ أنه معلوم لدى المُخَاطَب من خلال القرائن المؤدية لذلك العلم، وممّا ورد من ذلك قولهم : (اعطني ماءً و لو بارداً)، فكلمة بارداً جاءت هنا صفة لموصوف محذوف، والتقدير: ولو ماءً بارداً، إلا أنَّ المتكلِّم عمد إلى الحذف هنا لتقدّم ذكر الموصوف[٧٣].

ومن روافد علم المُخَاطَب الاستعمال، إذ يرى علماؤنا أن استعمال اللغة منوط بما تعارف عليه أبناؤها في ألفاظها، وصيغها، وتراكيبها، ودلالاتها، وما تقتضيه مقامات الكلام، وأعراف الناس، وأحكام الشرع، وهذه الأعراف يمكن أن تقسّم على ثلاثة أقسام عرفاً لغوياً استعمالياً، وعرفاً اجتماعيا، وعرفاً شرعياً[٧٤]، ومن ذلك أن الصفة إذا كانت ممّا يختص بجنس الموصوف، جاز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، نحو مررتُ بكاتبٍ، والمعنى : مررت برجل كاتب، لأن صفة الكتابة ممّا يختص به جنس العقلاء[٧٥]، فليس من الممكن استعمال هذه الصفة مع غير العقلاء، فاستعمال الكلام المنوط بما تعارفه الناس أقرّ لنا هذا المعنى دون سواه . ومن ذلك أيضا إذا استعملت الصفة استعمال الأسماء نحو: الأبطح والأجرع[٧٦]، فهذه الصفات يحذف معها الموصوف وتحلُّ هي محله، فكلُّ ذلك يدلُّ المُخَاطَب على العنصرِ المختصرِ من الكلام، ويجعله على علم به .

وكما أنّ هناك بعداً تداوليّاً آخر لوحظ في الاخْتِصَار بحذف الموصوف، يتمثّل في قصد المتكلّمِ، ومدى ارتباطه بالصفة أو الموصوف، ونعني بالقصد هنا القصد الإخباري، وهو ما يقصد إليه المتكلّمِ من حمل مُخَاطَبه على معرفة معلومة معينة، فقد يتعلق الغرض بالصفة، فيحذف الموصوف، وتقوم هي مقامه، قال أبو القاسم السهيلي (ت:٥٨١هـ): ((وإن كان في كلامك حكم منوط بصفة، اعتمد الكلام على تلك الصفة واستغنى عن ذكر الموصوف كقولك: مؤمنٌ خيرٌ من كافرٍ))[٧٧]، أي: رجل مؤمن خير من رجل كافر، وعندما أصبح الحكم الذي هو مرآة القصد منوطاً بالصفة اختصر الكلام بحذف الموصوف منه، وفي ضوء ذلك جعل السهيلي حكم الموصوف من حيث الذكر والحذف خمسة أنواع : غير جائز الحذف نحو : رأيت سريعاً، وقبيح الحذف مع أنه جائز، نحو : رأيت ضاحكاً، وجائز الحذف، نحو : شربت عذباً، وقبيح الذكر، نحو : ارفق بالضعيف، وعدّ قبيحاً لأن ذكره يعدُّ حشواً، و واجب الحذف، نحو: أجرع وهي صفة للمكان لا يذكر معها الموصوف، وأخيل التي هي صفة للطائر[٧٨]. ومن حذف الموصوف بناءً على تعلق القصد بالصفة: قوله سبحانه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاء وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾(البينة:٥)، فتقدير الكلام والله العالم: فذلك دين الملة القيمة، فحذف الموصوف للعلم به اختصاراً، ولكي تتوجه العناية إلى الصفة لكونها هي المقصود[٧٩]، ومنه أيضاً قوله تعالى وصفه: ﴿وَلاَ تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾(البقرة:٤١)، فالموصوف محذوف، وتقدير النص والله العالم : ولا تكونوا أول فريق كافر به، فقامت الصفة مقامه؛ إيذانا بأنها الغرض، والنّهى متوجهة إليها على الحقيقة، فحذف الموصوف لعدم

تعلق الغرض به[٨٠]، فإن كان الغرض متعلقاً به امتنع حذفه، إذاً فإن الاخْتِصَار بحذفه يكون لأبعاد تداولية، وكذلك ذكره يكون لأبعاد تداولية أيضاً.

ثانياً: حذف الصفة:

تمثّل الصفة ثاني جزأي المركب الوصفي ـ المركب الوصفي هو ما تألف من الصفة والموصوف ـ ويؤتى بها لأغراض، وحكمها أنها تتبع الجزء الأول في الإعراب، وقيل في تعريفها بأنها: ((الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق، وغيرها))[٨١]. وتكون على ثلاثة أضرب: مفرد وجملة وشبه جملة[٨٢]، ولكن ما يهمنا في هذا المقام هو المفرد، وقد قرَّرَ النَّحْويّون أنَّ الأصل في الصفة الذكر شأنها شأن أجزاء الكلام الأخرى؛ إذ الغرض منها إزالة الاشتراك أو العموم، كما لو ((قال القائل: جاءني زيدٌ، فخافَ ألَّا يعرف المخاطبُ زيداً، الذي بعينه؛ لاشتراك جماعة فيه، بيَّنَه بالنعت))[٨٣]. وإرادة التخصيص، وذلك إذا كان الموصوف أو المنعوت نكرة، نحو جاءني رجلٌ ضاحكٌ؛ إذ إنَّ النكرة ليست عيناً بائنة؛ لذا أفادت الصفة فيها التخصيص[٨٤].

ولكنَّهم في الوقت نفسه أجازوا الحذف جرياً على الأصلِ المُتَّخَذِ من الاستعمال الفعلي للغة، القائل لا يجوز الحذف إلا بدليل فإن قام الدليل جاز الحذف، وهو أصل يكشف عن بعد تداولي يبرّز العلاقة بين طرفي العملية التواصلية ويؤكّد مدى مراعاة المتكلِّم للمُخَاطَب.

وتعدّ أفعال المتكلِّم ومظاهر تعبيره في السياق الذي يجري فيه التخاطب قرائن حالية دالة على ما حُذِفَ من الكلام، وقد أكدّ ذلك ابن جني في الخصائص بقوله: ((وقد حذفت الصفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأنَّ هذا إنَّما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته))[٨٥]، ففي هذا النص يستشعر المُخَاطَب العنصر الذي حصل به الاخْتِصَار ممّا يصاحب الكلام من القرائن الحالية، التي أغنت عن ذكر الصفة لفظاً، ثمّ يعود ابن جني ليذكر لنا بعض تلك الأحوال وملابسات الخطاب التي جعلت الاخْتِصَار سائغا، فمن ((ذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلًا، فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك...وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا

أو مبخلًا أو نحو ذلك. فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة، فأمّا إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز))[٨٦]، فالمتكلِّم عمد إلى حذف الصفة في المثالين المتقدمين، على الرغم من أن الأصل فيها الذكر كما أسلفنا في مطلع الحديث عنها؛ لأن الغرض منها إزالة الاشتراك أو العموم[٨٧]، أو غير ذلك من الأغراض الأخرى.

وفيما يبدو أنّ في ذلك الحذف معنى لا يمكن أن يتحقق بذكر الصفة، إذ إنّ ترك الذكر فيها يعطي للمُخَاطَب تصورا أوسع لتلك الصفة، وكأنَّما المتكلِّم يريد أن يوحي لمُخَاطَبه أنَّ صفة الشخص تلك سواء كانت مدحاً أو ذمّا، لا تستوعبها الألفاظ، ويرى أحد الباحثين أنّ المتكلِّم يلجأ إلى الاخْتِصَار بالحذف لدواع تداولية تتعلق بالمقام، والحالة التي عليها المُخَاطَب، ورغبة المتكلِّم في توظيف مقاصده على سبيل الإيجاز وتكثيف المعنى[٨٨]،

المطلب الخامس (حذف المفعول به والمستثنى)

أولاً: حذف المفعول به:

بما أنّ الاستعمال أثبت امكان حذف العمدة في الكلام فمن باب أولى أن يقع بحذف الفضلة منه، كما أنّ الحذف في بناء الجملة أحد المطالب الاستعمالية، فقد يعرض لبنائها المنطوق أن يحذف أحد العناصر المكونة لهذا البناء، وذلك لا يتم إلا إذا كان ما بقي منها مغنياً في الدلالة، كافياً في أداء المعنى[٨٩]، ومن تلك العناصر التي طالها الحذف المفعول به، ويعني به النَّحْويّون : ما وقع عليه فعل الفاعل نحو قولنا : ضربتُ زيداً، وأعطيتُ عمراً درهماً، وكان لمسألة حذفه حضور بارز في كتب النَّحْويّين حتى قيل فيه: ((وحذف المفعول تكثر لطائفه، وتدق أسراره، وكأن المزايا فيه أخلب، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب كما يقول عبد القاهر))[٩٠]، وحذفه على ضربين :أحدهما : أن يحذف من اللفظ وهو مراد، ولا يكون هذا إلا بدليل. والآخر: أن لا يكون كذلك، بمعنى أن يحذف لفظاً وتقديراً [٩١]. ويسمّى الأول منهما حذف اختصارٍ، في حين يسمّى الثاني حذف اقتصارٍ، وكلا الضربين يرتبطان بالاستعمال، قال سيبويه: ((وممّا يقوي ترك نحو هذا، لعلم المُخَاطَب قوله عزَّ وجلَّ ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ﴾(الأحزاب:٣٥)، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناءً عنه))[٩٢]، ففي الآية الكريمة حذف لمفعول اسم الفاعل (الحافظات) وكذلك (الذاكرات) العامل عمل فعله، لعلم السَّامع وفهمه، اعتمادا على قرائن السياق اللغوي والحالي، التي تمكّن المُخَاطَب من تقدير المحذوف، وهذا الأمر يكسب الخطاب الحركية والتفاعل، ويقحم

المخاطب في خضم عملية تفسير الخطاب وتحليله[٩٣]، وممّا حذف منه المفعول اختصاراً قول الشاعر[٩٤]: (الطويل)

وكَم ذُدْتَ عَنِّي من تَحَامُلِ حَادِثٍ وسورةِ أيامٍ حَزَزْنَ إلى العَظْمِ

قال الجرجاني: ((الأصل لا محالة : حززن اللحم إلى العظم، إلا أنَّ في مجيئه به محذوفاً، وإسقاطه له من النطق، وتركه في الضمير مزيةً عجيبةً وفائدةً جليلةً. وذلك أن من حذق الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السَّامع إيقاعاً يمنعه به من أن يتوهم في بدء الأمر شيئاً غير المراد، ثمَّ ينصرف إلى المراد .ومعلوم أنّه لو أظهر المفعول فقال: (وسورة أيام حززن اللحم إلى العظم) لجاز أن يقع في وهم السَّامع إلى أن يجيء إلى قوله: (إلى العظم)، أنَّ هذا الحز كان في بعض اللحم دون كله، وأنَّه قطع ما يلي الجلد ولم ينته إلى ما يلي العظم، فلما كان كذلك، ترك ذكر اللحم، وأسقطه من اللفظ ليبرئ السَّامع من هذا الوهم، ويجعله بحيث يقع المعنى منه في أُنُفِ الفهم، ويتصور في نفسه من أول الأمر أنَّ الحز مضى في اللحم حتى لم يرده إلا العظم))[٩٥]، فالجرجاني عالج الاخْتِصَار هنا في ضوء مبدأ أمن اللبس، إذ إنّ ذكر المفعول والحالة هذه يحدث لبسا في فهم المعنى الذي يقصده المتكلّم لذلك لجأ المتكلّم إلى الاخْتِصَار بحذفه؛ مراعاة منه للمُخَاطَب، لقوله (ليبرئ السَّامع من هذا الوهم، ويُقصد باللبس: ((تعدد احتمالات المعنى دون مرجّح، إذ لا يستطيع من يتلقى الكلام أن يقطع بأن المقصود واحد بعينه من هذه المعاني المحتملة))[٩٦]، وأمن اللبس مقصد مهم نال عناية النَّحْويّين القدماء، وعلماء الدراسات التَّدَاوليّة؛ وذلك لما له من أهمية كبيرة في تداول المعنى بين المتكلّم والمُخَاطَب، والمساعدة في إنجاح عملية التواصل اللغوي بينهما[٩٧]، لكنَّ اللبس في بعض الأحيان قد يكون مقصوداً من المتكلّم، إذا ما أراد الإبهام على المُخَاطَب، فمثلما يتعمَّد باختياره لأسلوب من الأساليب لإزالة اللبس عن المُخَاطَب يعمد في أحايين أخرى لأسباب ما إلى تحقيق الإبهام عليه[٩٨]، ومن الوسائل التي يحقق المتكلّم بها الإبهام على من يخاطبه استعمال أدوات محددة أحسّ علماء النَّحْو أنها تعبر عن معان منها الإبهام ومن هذه الأدوات إمّا العاطفة التي من معانيها الإبهام وكذلك أو العاطفة وغيرهما فمعرفة المتكلّم للمعاني التي تحملها هذه الأدوات في اللغة مكّنته من استعمالها متى ما شاء الإبهام على مُخَاطَبه.

وأجاز النَّحْويّون حذف المفعول به اختصارا من الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد إذا دلّ عليه دليل، كما لو قلت: (ضربت)، في جواب من قال: (أضربتَ زيداً؟) فيحذف زيد لفهم المعنى[٩٩]، وكذلك من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، ومنه قول الكميت[١٠٠] : (الطويل)

بأيّ كتابٍ أم بأيَّة سُنّةٍ تَرى حبَّهم عاراً عليّ، وتَحْسِبُ

فحذف مفعولي (تحسب) اختصارا، وقد دلّ عليهما ما تقدّم من كلام، والتقدير: تحسب حبَّهم عارا عليّ، وكما أجاز النَّحْويّون حذفهما معاً فقد أجازوا حذف أحدهما دون الآخر، خلافاً لابن ملكان(ت٥٨٤هـ) شيخ الشلوبيين، الذي لا يجيز ذلك[١٠١]، ومن أمثلة حذف المفعول الأول اختصارا قوله تعالى:﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَّهُمْ﴾(آل عمران:١٨٠)، والتقدير: ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا، فحذف الاسم الموصول لوجود الدليل، ومثال حذف الثاني دون الأول: قول عنترة بن شداد[١٠٢]: (الكامل)

ولقد نَزَلْتِ فَلَا تَظُنّي غيرَهُ مِنّي بِمَنْزِلَةِ المحبِّ المكْرَمِ

فمفعول ظنّ الثاني محذوف تقديره : واقعاً .

أما حذف المفعولين اقتصارا أي لغير دليل ففيه خلاف، وكذلك الحال في حذف أحدهما اقتصاراً، يرى الشيخ خالد الأزهري أنّ هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النَّحْويّين، وليس من الحذف في شيء عند البيانيين؛ لأن غرض المتكلِّم يكمن في إفادة المُخَاطَب؛ لأنه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل، فيسند الفعل إلى المصدر، فيقول: وقع ظن أو علم، وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول، فيقول: فلان يظن أو يعلم، فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر، وحينئذ فلا يقال: إنه حذف منه شيء، كما يقال في القاصر: إنه حذف منه شيء، وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما؛ لأن الغرض تعلق بإفادتهما، وقد تَبَنَّى الدكتور كريم حسين ناصح رأي الأزهري هذا، و رأى أنّه وجه التحقيق في حذف المفعول، من غير إشارة منه إلى الأزهري[١٠٣]، فالأزهري ربط بين حذف المفعول وغرض المتكلِّم، فإن كان غرضه مجرد الإعلام بوقوع الحدث لا الإعلام عمَّن وقع عليه الحدث اقتصر، ولم يكن ذلك من الحذف في شيء، وإن كان الغرض متعلقاً بالإعلام عمّن وقع عليه الحدث ذكره؛ لأن الفائدة تتعلق به، ولكنَّ هذا الأخير هو ما أجازوا حذفه عند وجود الدليل، انطلاقا من كون المحذوف عن دليل كالمنطوق به في كونه مراداً

حكماً، والذي يدلّل على المحذوف في الأمثلة المتقدمة السياق، و((تعد دراسة السياق محل اهتمام القضايا التَّدَاوليّة جميعاً؛ لأن تحليل الجمل يخضع إلى السياق وكذلك تحليل أفعال الكلام، وقوانين الخطاب، ... وربَّما يمكن القول بأنَّ اهتمام الدرس التداولي كله ينصب في بحث مدى ارتباط النص بالسياق))[١٠٤]، فالبعد التداولي في حذف المفعول يتجلَّى بمدى ارتباطه بقصد المتكلِّم كما تقدّم.

ثانياً: حذف المستثنى:

هو أحد العناصر المكونة لأسلوب الاستثناء، والاستثناء يعني: ((أَن تخرج شَيْئا مِمَّا أدخلت فِيهِ غَيره، أَو تدخله فِيمَا أخرجت مِنْهُ غَيره، وحرفه المستولي عَلَيْهِ إِلَّا، وتشبّه بِهِ أَسمَاء وأفعال وحروف، فالأسماء غير وَسوى، وَالْأَفْعَال لَيْسَ وَلَا يكون وَعدا وخلا وحاشا، والحروف حاشا وخلا))[١٠٥]، وفي ضوء ذلك يكون المستثنى : هو الجزء المُخرَج إن كان الكلام مثبتاً، والمُدخَل إن كان الكلام منفياً، نحو : جاء القومُ إلّا زيداً، وما جاء القومُ إلّا زيداً.

والغاية التي من أجلها يسلك المتكلِّم هذا الأسلوب هي غاية تداولية، تتمثّل في إزالة الإبهام عن المُخَاطَب في موضوع ما تحدّث به المتكلِّم، وإخراج جزء من حكم قد يتصور المُخَاطَب أن ذلك الجزء داخل فيما قبله، ولكي لا يتبادر إلى ذهن المُخَاطَب أنَّ الحكم واحد على جميع الأطراف.

ولكن مع ما يؤدي هذا الأسلوب من وظيفة تواصلية كبيرة فقد يختصر بحذف أحد أركانه، وهو المستثنى، اعتماداً على معرفة المُخَاطَب بقصد المتكلِّم، وقد عقد سيبويه له باباً في كتابه قائلا فيه : ((باب يُحذف المستثنى فيه استخفافا وذلك قولك: ليس غيرُ، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك وليس غير ذاك، ولكنَّهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاءً بعلم المُخَاطَب وما يعنى)) [١٠٦]، فالمتكلِّم في هذا النص عمد إلى الحذف في التركيب لغرض دلالي ممكن أن يُؤدَّى بهذا التركيب ولا يُؤدَّى بغيره، وقد حلَّ عبارة ليس إلا وليس غير اعتماداً على سياق حالها، ومحيطها الخارجي الذي قيلت فيه فيتخيل قائلها عارفاً مقصده ويتضح هذا من قوله: (كأنه قال ليس إلا ذلك، وليس غير ذلك)، ثمّ يعرض للعلاقة التواصلية بين المتكلِّم والمُخَاطَب وكيف أن المتكلِّم رام الخفة اكتفاء بعلم المُخَاطَب ما يعني، لذلك يعد علم المُخَاطَب واحداً من أهم المرتكزات في تحليل النَّحْويّين كما تقدّم في حديث سيبويه، وكذلك قول ابن يعيش: ((قد حذفوا المستثنى بعد إلا وغير وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجحد لعلم المُخَاطَب بمراد المتكلِّم، وذلك قولك: ليس غير وليس إلا، والمراد ليس إلا ذاك وليس

غير ذاك، ولو قلت بدل ليس: لا يكون إلا أو لم يكن غير لم يجز، فإذا قالوا : ليس إلا وليس غير، فإنهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بمعرفة المُخَاطَب، نحو: ما جاءني إلا زيد والمراد ما جاء أحد إلا زيد))[١٠٧]، فالمتكلِّم سلك سبيل الحذف في كلامه، لتوافر الأسباب التي يمكن أن تغني عن العنصر المحذوف؛ لأن التركيب الذي جاء به يوحي بما قد حذف من الكلام، فضلاً عمّا يمتلك المُخَاطَب من معرفة بقصد المتكلِّم فكل ذلك أباح للمتكلم الإيجاز في القول وترك ما يمكن أن يستغنى عن ذكره[١٠٨]، وفي ضوء ذلك يمكن أن نعد المُخَاطَب شريكاً في انتاج الخطاب لكن ليس بالمنتج المباشر له.

المطلب السادس: حذف التمييز:

عرَّفه ابن جنّي بقوله: ((اسْم نكرَة يأتي بعد الكلام التَّام يُراد به تبيِين الجنس وأكثر ما يأتِي بعد الأَعداد والمقادير))[١٠٩]، فالغرض من التمييز هو إزالة الإبهام عن بعض المفردات أو الجمل، فلو قلت: اشتريت خمسين، وسكتَّ، لأصبحت لفظة خمسين لدى المُخَاطَب لفظة مبهمة، تحتاج إلى بيان وإيضاح، ويتحقق ذلك الوضوح بذكر التمييز، وكذلك الحال قوله تعالى: ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾(مريم:٤)، وما شابهه من الجمل التي ينتابها شيء من الغموض يمكن استجلاؤه بالتمييز، وهو ما يعبر عنه بالتمييز الملحوظ لدى بعض المحدثين، فجيء بكلمة (شيباً) لدفع ذلك الغموض، ولكن مع هذه الأهمية أجاز النَّحْويّون حذفه عند توفر الدليل؛ إذ إنَّ الفكرة العملية اللازمة عن االحذف هي إيجاز الخطاب، وتبسيط بنيته في الغالب، ويكون ذلك مع إمكان تدارك المعلومة، واستعادتها، فإذا فسد أمر تداركها صار الحذف لهذا السبب داخلاً في صراع مع مبدأ الوضوح، لذا قال ابن يعيش: ((يجوز حذف المفسِّر مع (كم)، كما كان لك أن تحذفه في العدد من نحو: عشرين، ونظائره، وتكتفى بدليلٍ عليه إمّا بتقدُّمِ ذكره، أو دليل حال، وذلك نحو: "كم مالُك؟ " والمراد: كم درهمًا، أو دينارًا مالُك؟ ولا يجوز في "مالُك" إلا الرفع على الابتداء، و كم الخبرُ، أو كم المبتدأ ومالك الخبر. وجاز حذفُ المُمَيِّز للعلم بمكانه ووضوح أمره)) [١١٠]، وقد ذهب فلوريان كولماس إلى أنَّ الميل نحو اختصار التعبير في تنظيم الخطاب، متعارض دائماً مع الحاجة إلى الوضوح[١١١]، والذي يبدو أنّ تلك القضية الكلية التي ذكرها ليست دائمة التحقق، فإننا نجد في كثير من الأحيان أنّ الحذف أشدّ بيانا من الذكر، ويؤيد هذا الزعم نص ابن يعيش السالف الذكر، وغيره من كلام العرب الذي أورده النَّحْويّون في كتبهم، ولا سيما ما ذكره عبد القاهر الجرجاني من أنَّ تركَ الذكرِ أفصحُ من الذّكرِ.

وقد يقع الحذف مع عدم توفر الدليل، وذلك بناء على قصد المتكلِّم، قال ابن جني ((فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلِّم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنَّما يصلحه ويفسده غرض المتكلِّم، وعليه مدار الكلام. فاعرفه))[١١٢]، فإذا كان غرضه البيان ولم تكن ثمة دلائل على المحذوف صرّح بذكره، أمَّا اذا كان الغرض الإبهام على المُخَاطَب والحالة هذه، فيحسن الحذف حينئذٍ لكن مع الاحتراز من فساد الكلام، ويؤيد ذلك ما ذهب إليه بعض المحدثين من أن عملية انتاج الخطاب تتأثر بالغاية التي يسعى المتكلِّم إلى تحقيقها لدى مُخَاطَبه عبر رسالته، ويؤثر هذا في اسلوب الخطاب ونوعية التعبير، وعبارة ابن جني (يصلحه ويفسده غرض المتكلِّم) يشار إليها بالبنان في الدرس التداولي الحديث، لما توحي به من جوهرية القصد في العملية التواصلية.

الخاتمة

لقد أسفرت رحلة البحث هذه عن جملة من النتائج لعل من أهمها:

١. أنّ اللغة وسيلة تواصلية تستعمل للتعبير عن المقاصد، فلا يقع الحذف في الكلام إلا لأبعاد تداولية، لطالما هو إجراء كلامي يحدث بين مستعملي اللغة، وأهم هذه الأبعاد أمن اللبس، وتحقق الفائدة، وضوح المعنى، والقصد وغيرها.
٢. إنَّ الفكرة العملية اللازمة عن الحذف هي إيجاز الخطاب، وتبسيط بنيته في الغالب، ويكون ذلك مع إمكان تدارك المعلومة، واستعادتها، فإذا فسد أمر تداركها صار الحذف لهذا السبب داخلاً في صراع مع مبدأ الوضوح.
٣. ارتبطت تعليلات النحويين في مسائل حذف الاسم في الغالب بموضوع الافتراض المسبق، وكأنهم وجدوا أن المتكلّم لا يقدم على الحذف إلا بعد أن يفترض أن المخاطب قادر على إكمال ما في الكلام من نقص.
٤. لاحظ البحث أنّ قصد المتكلم هو العامل الأكثر تحكماً في حدوث حذف الاسم في الكثير من التراكيب النحوية.
٥. ممّا يمكن ملاحظته أن حذف المفعول على ضربين :أحدهما : أن يحذف من اللفظ وهو مراد، ولا يكون هذا إلا بدليل. والآخر: أن لا يكون كذلك، بمعنى أن يحذف لفظاً وتقديراً. ويسمّى

الأول منهما حذف اختصارٍ، في حين يسمّى الثاني حذف اقتصارٍ، وكلا الضربين يرتبطان بالاستعمال الحي للغة.

هوامش البحث:

(١) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٢ / ٣٨٤ ــ ٤٠٦.
(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري: ٢ / ٧٨٦ ـــ ٨٥٤.
(٣) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. محمود سليمان: ٤ ــ ١١.
(٤) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي: ١٢٤.
(٥) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص، د. صلاح فضل: ٢٥٢.
(٦) ينظر : التأويل التداولي في كتاب سيبويه، د. محروس بريّك: ١٠٤٩، ضمن كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النحو والصرف، سيبويه إمام العربية، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة، الجزء الثاني، ٢٠١٠م.
(٧) ينظر: كتاب سيبويه : ٢ / ١٢٦.
(٨) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي: ١ / ٢٠٠.
(٩) ينظر: التَّدَاوليّة في الدراسات النحوية، د. عبدالله جاد الكريم : ٢٦٩.
(١٠) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين، د. عواطف كنوش : ١٠٣.
(١١) كتاب سيبويه : ٢ / ١٣٠.
(١٢) المقتضب، أبو العباس البرّد : ٤ / ١٢٩.
(١٣) المصدر نفسه : ٤ / ٢٥٤.
(١٤) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٦٨، وشرح المفصل : ١ / ٢٣٩، شرح جمل الزجاجي: ١ / ٣٣٦.
(١٥) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : ١ / ١٥٦.
(١٦) ينظر : البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٥.
(١٧) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود أحمد نحلة : ٣٤.
(١٨) كتاب سيبويه : ٢ / ١٣٠. وينظر: شرح المفصل : ١ / ٢٣٩ .
(١٩) ينظر: النظرية التَّدَاوليّة وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، د. أحمد فهد : ٧٤.
(٢٠) ينظر: مراعاة المُخَاطَب في النحو العربي، د. بان الخفاجي : ٦٢.
(٢١) التَّدَاوليّة عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي : ١٨٦.
(٢٢) شرح المفصل، ابن يعيش : ١ / ٢٣٨ - ٢٣٩ .
(٢٣) ينظر : شرح جمل الزجاج، ابن عصفور : ٢ / ٦٧.
(٢٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني : ١ / ٣٧١، وشرح المفصل:٤/ ٤٠١.
(٢٥) شرح كافية ابن الحاجب : ١ / ٢٠٠.
(٢٦) اللمع في العربية، ابن جني : ٣٠. وينظر : شرح المفصل : ١ / ٢٤٠
(٢٧) المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب : ١٧٩.
(٢٨) ينظر : المقاربة التَّدَاوليّة، فرانسواز أرمنيكو : ٨.
(٢٩) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١ / ٣٣٥ / ٣٣٦، شرح تسهيل الفوائد : ١ / ٢٧٥-٢٥٨.
(٣٠) كتاب سيبويه : ٢ / ١٢٩.
(٣١) المقتضب : ٣ / ٧٦.
(٣٢) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٢٨.
(٣٣) ينظر: الحذف النحوي عند سيبويه في ضوء النظرية الخليلية الحديثة: ٨٠.

(٣٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد : ١ /٢٨٣ .
(٣٥) شرح المفصل : ٥ / ٢٥٠.
(٣٦) ينظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: ٢ / ١١٥٥.
(٣٧) ينظر: اللَّسانيَّات التَّدَاوليّة في الخطاب القانوني، د. مرتضى جبار كاظم : ٩٣-٩٤.
(٣٨) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب : ١ / ٢٠٨ – ٢٠٩.
(٣٩) ينظر: المصدر نفسه : ١ / ٢٠٨، وشرح تسهيل الفوائد : ١ / ٢٧٥.
(٤٠) ينظر: انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، د. عبدالفتاح الحموز : ٦١.
(٤١) ينظر: شرح المفصل : ١ / ٢٤٠.
(٤٢) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د. طه عبد الرحمن :١٥٠.
(٤٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٤٨.
(٤٤) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٧.
(٤٥) كتاب سيبويه : ١ / ٢٣. وينظر: المقتضب : ١ / ١٩.
(٤٦) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٣٢٧، وشرح جمل الزجاجي: ٢/ ٨٧ ــ ٨٨.
(٤٧) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٨٤.
(٤٨) ينظر : الأبعاد التَّدَاوليّة في كتاب المقاصد الشافية للشاطبي: ٢٣٢.
(٤٩) ينظر : شرح المفصل : ٤ / ٣٩٥.
(٥٠) شرح كافية ابن الحاجب : ٤ / ١٩٢-١٩٣.
(٥١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٥٧.
(٥٢) ينظر : اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ : ١ / ٣١٥ .
(٥٣) ينظر: الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية : ١٣.
(٥٤) شرح المفصل : ٤ / ٣٠٧.
(٥٥) ينظر : الوظائف التَّدَاوليّة في اللغة العربية، د. أحمد المتوكل : ٢٨.
(٥٦) ينظر : اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي : ١١٣.
(٥٧) ينظر : الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، د. خلود العموش : ٣٦٠.
(٥٨) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني : ١/ ١٨٨
(٥٩) كتاب سيبويه : ١ / ٢١٢.
(٦٠) ينظر : شرح المفصل : ٢ / ١٩٠.
(٦١) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ١٩٠.
(٦٢) ينظر : معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي : ٣ / ١٤٥.
(٦٣) ينظر : شرح المفصل : ٢ / ٢٠١.
(٦٤) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣ / ١٣١-١٣٥.
(٦٥) ينظر : البديل المعنوي من ظاهرة الحذف : ٤١.
(٦٦) ينظر : استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبدالهادي بن ظافر الشهري: ٤٥ .
(٦٧) ينظر : أصول تحليل الخطاب في النظرية النّحوية العربية : ٢ / ١١٣٥.
(٦٨) ينظر : مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية القسم الثالث ديوان النابغة الذبياني، شرحه محمد بن ابراهيم الحضرمي، تحقيق : د. علي هروط :٧١.
(٦٩) كتاب سيبويه : ٢ / ٣٤٥ ـــ ٣٤٦.
(٧٠) مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية القسم الثالث ديوان النابغة الذبياني : ٧١.
(٧١) التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبدالسلام المسدّي : ٣٣٢.
(٧٢) شرح المفصل : ٢ / ٢٥٣، ٢٥٦.
(٧٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣ / ٢١٣.

(٧٤) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : ٨٥ .
(٧٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١ / ١٧٠ .
(٧٦) ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٢١٣، وشرح المفصل : ٢ / ٢٥٦ .
(٧٧) ينظر : الحذف البلاغي في القرآن الكريم، د. مصطفى عبدالسلام : ٨٩ .
(٧٨) ينظر : نتائج الفكر في النحو : ١٦٥ ـ ١٦٦.
(٧٩) ينظر : الحذف البلاغي في القرآن الكريم : ٨٦.
(٨٠) ينظر : الحذف البلاغي في القرآن الكريم: ٨٩ .
(٨١) كتاب التعريفات، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني : ١٣٦.
(٨٢) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٤ / ١٩٣٨.
(٨٣) ينظر : علل النحو: ٣٨٠ .
(٨٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٧١.
(٨٥) الخصائص : ٢ / ٣٩٤ ـــ ٣٩٥ .
(٨٦) الخصائص : ٢ : ٣٩٥. وينظر : شرح المفصل : ٢ / ٣٧٢.
(٨٧) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣ / ١٥٨ .
(٨٨) ينظر : الأبعاد التَّدَاوليّة في نهج البلاغة، يسرى خلف السعيدي : ١٣٥. (أطروحة دكتوراه)
(٨٩) ينظر : بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبداللطيف: ٢٥٩.
(٩٠) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل المعاني، د. محمد محمّد أبو موسى : ٣٤١.
(٩١) ينظر : دلائل الإعجاز في علم المعاني: ١٠٥-١٠٦، و شرح المفصل :٤١٩/١، شرح جمل الزجاجي : ١ / ٢٨٩.
(٩٢) كتاب سيبويه : ١ / ٧٤.
(٩٣) ينظر : الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي، د. مؤيد آل صوينت : ٥٧-٥٨.
(٩٤) ديوان البحتري، تحقيق وشرح : د. حسن كامل الصيرفي : ٣ / ٢٠١٨ .
(٩٥) دلائل الإعجاز في علم المعاني :١١٦.
(٩٦) اجتهادات لغوية، د. تمّام حسّان : ١٨٥.
(٩٧) ينظر : الوظائف التَّدَاوليّة واستراتيجيات التواصل في نظرية النحو الوظيفي، د. يوسف تغزاوي : ٤٢.
(٩٨) ينظر : المصدر نفسه: ٤٢.
(٩٩) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١ / ٢٨٩.
(١٠٠) ديوان الكميت بن يزيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق : د. محمد نبيل الطريفي : ٥١٦.
(١٠١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١ / ٢٢٠، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٧٣/١
(١٠٢) ديوان عنترة بن شداد العبسي : ٨٠ .
(١٠٣) ينظر : البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، د. كريم حسين ناصح الخالدي : ٦٦ ـ ٦٧.
(١٠٤) في اللّسانيَّات التَّدَاوليّة مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، د. خليفة بوجادي: ١١٤.
(١٠٥) اللمع في العربية : ٦٦.
(١٠٦) كتاب سيبويه : ٣٤٣-٣٤٤.
(١٠٧) شرح المفصل : ٢ / ٨٣.
(١٠٨) ينظر : سياق الحال في كتاب سيبويه :١٦١- ١٦٢.
(١٠٩) اللمع في العربية : ٦٤ .
(١١٠) شرح المفصل : ٣ / ١٧٠، وشرح جمل الزجاجي : ٢ / ١٤٩ .
(١١١) ينظر : اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس، ترجمة: د. أحمد عوض : ٣٠٤ ـــ ٣٠٥ .
(١١٢) الخصائص : ٢ / ٤٠٢.

مصادر البحث ومراجعه:

١. الأبعاد التداولية في كتاب المقاصد الشافية للشاطبي، د. أحمد حسين حيال، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ـ العراق، ط ١، ٢٠١٧م.
٢. الأبعاد التداولية في نهج البلاغة، د.يسرى خلف السعيدي، جامعة المستنصرية.
٣. اجتهادات لغوية، د. تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، ط ١، ٢٠٠٧م.
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأب حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٥. استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبدالهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ـ لبنان، ط ١، ٢٠٠٤م.
٦. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس (نحو النص)، د. محمد الشاوش، جامعة منّوبة كلية الآداب، بالاشتراك مع المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط ١، ٢٠٠١م.
٧. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السرّاج (ت٣١١ه)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت.
٨. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١١م.
٩. الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، د. إدريس مقبول، عالم الكتاب الحديث، أربد ـ الأردن، ط ١، ٢٠١١م.
١٠. انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، د. عبدالفتاح الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م.
١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه)، تحقيق: د. يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، د ت.
١٢. البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٨م.
١٣. البرهان في علوم القرآن، لأبي عبدالله بدر الدين بن محمد بن بهادر الزركشي ت:٧٩٤ه، تحقيق: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان بيروت، ط١، ١٩٥٧م.
١٤. بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ــ مصر، ٢٠٠٣م.
١٥. التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، د. مسعود صحراوي، دار الطلييعة، بيروت ــ لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.
١٦. التداولية في الدراسات النحوية، د. عبدالله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر، ط١، ٢٠١٤م.
١٧. التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبدالسلام المسدّي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط ٢، ١٩٨٦م.

١٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي(ت٧٤٩ه)، شرح وتحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.
١٩. الحذف البلاغي في القرآن الكريم، د. مصطفى عبدالسلام أبو شادي، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ــ مصر، ط١، ١٩٩٢م.
٢٠. الحذف النحوي عند سيبويه في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، الأستاذة عائشة جمعي، عالم الكتب الحديث، إربد ــ الأردن، ط١، ٢٠١٦م.
٢١. خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، د. محمد محمّد أبو موسى، أميرة للطباعة، القاهرة، ط٤، ١٩٩٦م.
٢٢. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢ه)، تحقيق: محمد علي النّجار، المكتبة التوقيفية، القاهرة ــ مصر، ط١، ٢٠١٥م.
٢٣. الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي، د. مؤيد آل صوينت، مكتبة الحضارات، بيروت ــ لبنان، ط١، ٢٠١٠م.
٢٤. الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، د. خلود العموش، جدارا للكتاب العالمي، عمان ـ الأردن، وعالم الكتب الحديث، إربد ـ الأردن، ط ١، ٢٠٠٨م.
٢٥. الدلالة السياقية عند اللغويين، د. عواطف كنوش المصطفى، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع ـ لندن، ط١، ٢٠٠٧م.
٢٦. دلائل الإعجاز في علم المعاني، الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
٢٧. ديوان البحتري، تحقيق وشرح وتعليق : د. حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة ــ مصر، ط٣، ١٩٦٤م.
٢٨. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل الطريفي، دار صادر، بيروت ــ لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٩. ديوان عنترة بن شداد العبسي، لعنترة بن شداد العبسي، مطبعة الآداب، بيروت ــ لبنان،ط٤، ١٨٩٣م.
٣٠. سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، د. أسعد خلف العـوّادي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان ــ الأردن، ط١، ٢٠١١م.
٣١. شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣ه)، قدّم له: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
٣٢. شرح تسهيل الفوائد المعروف بشرح التسهيل، لابن مالك (ت٦٧٢ه)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار الهجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠م.
٣٣. شرح كافية ابن الحاجب المعروف بشرح الرضي، لرضي الدين الاستراباذي (ت٦٤٦ه)، وضع هوامشه: د. أميل بديع يعقوب، ذوي القربى، قم، ط١، ١٤٣٤ه.
٣٤. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمّودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ـ مصر، د ط، ١٩٨٨م.

٣٥. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لأبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي بهاء الدين السبكي (ت٧٧٣ه)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
٣٦. علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله المعروف بابن الورّاق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض ــ السعودية، ط١، ١٩٩٩م.
٣٧. في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، د. خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط١، ٢٠٠٩م.
٣٨. كتاب التعريفات، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦ه)، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل السّود، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط٢، ٢٠٠٣م.
٣٩. كتاب سيبويه، لسيبويه (ت١٨٠ه)، تحقيق : د. عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨ه.
٤٠. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العُكبري البغدادي (ت٦١٦ه)، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، دار الفكر، سوريا ـ دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
٤١. اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
٤٢. اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، د. مرتضى جبار، دار ومكتبة عدنان، بغداد ــ شارع المتنبي، دار رأمان، الرباط، ط١، ٢٠١٥م.
٤٣. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، ط٥، ٢٠٠٦م.
٤٤. للغة والاقتصاد، فلوريان كولماس، ترجمة: د. أحمد عوض، مراجعة: عبدالسلام رضوان، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٠م.
٤٥. اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ (ت٧٢٠ه)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٤م.
٤٦. اللمع في العربية، لابن جنّي (ت٣٩٢ه)، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية ـ الكويت، د ط، د ت.
٤٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي(ت ٣٩٢ه)، تحقيق: د. علي النجدي ناصف، وآخرين، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ــ مصر، ١٩٩٤م.
٤٨. مراعاة المخاطب في النحو العربي، د. بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.
٤٩. المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن الخشَّاب (ت٥٦٧ه)، تحقيق ودراسة : د. علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، د ط،١٩٧٢م.
٥٠. مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية القسم الثالث ديوان النابغة الذبياني، شرحه محمد بن ابراهيم الحضرمي(ت٦٠٩ه)، تحقيق: د. علي هروط، المكتبة الوطنية، الأردن، ١٩٩٢م.
٥١. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.

٥٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ت٧٦١ه)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.
٥٣. المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: د. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط ـ المغرب، ط١، ١٩٨٦م.
٥٤. المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني(ت٤٧٤ه)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة العراقية، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، د ط، ١٩٨٢م.
٥٥. المقتضب، للمبرد (ت٢٨٥ه)، تحقيق: د. محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب ـ بيروت، د ط،
٥٦. نتائج الفكر في النحو، للسهيلي(ت٥٨١ه)، حقَّقَه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
٥٧. النحو العربي والدرس الحديث بحثٌ في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٦م.
٥٨. النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين، عالم الكتب الحديث، إربد ــ الأردن، ط١، ٢٠١٥م.
٥٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت٩١١ه)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
٦٠. الوظائف التداولية في اللغة العربية، د. أحمد المتوكل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، والدار البيضاء، المغرب، ط ١، ١٩٨٥م.
٦١. الوظائف التداولية واستراتيجيات التواصل اللغوي في نظرية النحو الوظيفي، د. يوسف تغزاوي، عالم الكتب الحديث، إربد ـ الأردن، ط ١، ٢٠١٤م.